الأمم المتحدة

A/RES/76/198

الجمعية العامة

Distr.: General
10 January 2022

الدورة السادسة والسبعون

البند 19 من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/76/532، الفقرة 10)]

198/76 - متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 192/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 217/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 208/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 223/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 207/74 المؤرخ 19 ديسمبر 2019 و 208/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، وإلى قرارها 299/70 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2016 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(1)]، وتدعمُها وتكملُها، وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن العالميين،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، بالمكسيك، من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء

---

(1) القرار 1/70.

الرجاء إعادة استعمال الورق

مونتيري، المعقود في الدوحة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008، وإلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا من 13 إلى 16 تموز/يوليه 2015،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الإنسان وترمي إلى إحداث التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا اتفاق باريس[2] ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تكرر تأكيد ما ورد في خطة عمل أديس أبابا من إقرار بأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، والتوصل إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان المكفولة لهن، هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ بقلق أن جائحة كوفيد-19 تسببت في أزمة اقتصادية عميقة في البلدان في جميع أنحاء العالم، وأن البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء شهدت انخفاضات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الخسائر الفادحة في العمالة والدخل من جراء الأزمة تزيد من الفقر بصورة كبيرة على مستوى العالم وتؤدي إلى اتساع الفجوات الناجمة عن عدم المساواة أيضاً، ولا سيما في البلدان النامية، وأن التداعيات

(2) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

الاقتصـــادية لجائحة كوفيد-19 ما زالت تقيد قدرة العديد من البلدان على الاســـتجابة، عن طريق الحد من الحيز المالي المتاح لها وتردي حالة المديونية الحرجة، وإذ ترحب بمبادرة تعليق ســـداد خدمة الدين التي اعتمدتها في 15 نيســان/ أبريل 2020 مجموعة العشـرين تحت رئاســة المملكة العربية السـعودية، ومُددت تحت رئاســة إيطاليا، والتي تهدف إلى تيسـير زيادة الإنفاق المتصـل بالجائحة، وبالإطار المشـترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق ســـداد خدمة الدين، الذي يهدف إلى معالجة مواطن الضـــعف المتعلقة بالديون، وإذ تكرر تأكيد ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة وشاملة وطموحة وفنية للتصدّي بشكل واضح للآثار والتحديات الكبيرة المتصـــلة بجائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030 بشـكل كامل وفي الوقت المناسـب، وإذ تلاحظ المناسـبات الرفيعة المسـتوى بشـأن تمويل التنمية في عصـر كوفيد-19 وما بعده، التي شـاركت في عقدها حكومتا جامايكا وكندا والأمين العام، باسـتخدام منصـة افتراضـية، وإذ تسـلم بأن المبادرات غير الرسـمية المتصـلة بالأمم المتحدة والرامية إلى تعزيز الحوار بشـأن التعافي المسـتدام والقادر على الصـمود والشـامل في إطار عملية تمويل التنمية، والسـعي إلى تعزيز اسـتجابة شاملة ومنسقة لجائحة كوفيد-19، والمساهمة في التعافي بعد انتهاء الأزمات، يجب أن تظل متسقة وشاملة، وألا تكون بديلا عن العمل الجاري الذي تقوم به عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية ذات الصـــلة بل أن تكمله،

وإذ تؤكد من جديد أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضـاع خاصـة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصـغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضـافة إلى التحديات الخاصـة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تحيط علما بانعقاد الاجتماعات التحضـــيرية لمنتدى المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، ومنها مثلا معتكف مجموعة أصدقاء مونتيري،

وإذ ترحب بعقد منتدى المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 12 إلى 15 نيسان/أبريل 2021،

وإذ تشـير إلى الاسـتنتاجات والتوصـيات المتفق عليها على الصـعيد الحكومي الدولي للمنتدى[4] حيث تقرَّر أن يُعقد المنتدى السابع المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصـادي والاجتماعي في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2022، وأن يتضـمن المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المسـتوى للمجلس مع مؤسسـات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأن ينظر منتدى عام 2022 في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة ويبلغ عن ذلك في وثيقته الختامية،

وإذ تشـير أيضـا إلى مقرر المجلس الاقتصـادي والاجتماعي 206/2017 المؤرخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2016،

وإذ تشـــير كذلك إلى عقد الاجتماع الرفيع المســـتوى الســـابع لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين، الذي أُجري افتراضيا يومي 6 و 7 أيار/مايو 2021، وما انبثق عنه من نتائج[5]،

(4) انظر E/FFDF/2021/3.

(5) انظر E/2021/70.

وإذ تشير إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عُقد في 26 أيلول/سبتمبر 2019، مباشرة بعد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية الجمعية العامة،

وإذ تشير أيضا إلى قيام الأمين العام بإنشاء التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة وبنشر خريطة طريق تمويل خطة عام 2030، وإذ تتطلع إلى المزيد من المعلومات المستوفاة عن تنفيذ استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2018-2021)،

وإذ تؤكد من جديد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019[6]،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بألا يترك أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن ترى الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب،

وإذ تجدد التزامها بكفالة عدم ترك أي بلد أو أحد خلف الركب، وبتركيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك بكفالة إدماج أولئك الذين هم أشد تخلفا عن الركب ومشاركتهم،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[7]؛

2 - ***تؤكد*** ضرورة العمل على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بصورة كاملة وفي الوقت المناسب[8]؛

3 - ***تحيط علما*** بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية[9]، وتلاحظ أنه أُبلغ عن إحراز تقدم، وإن بدرجات متفاوتة، في جميع مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، مع الإقرار بأن ثغرات كثيرة لا تزال تعتري التنفيذ؛

4 - ***تسلم*** بأنه، في سياق مكافحة الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ومن أجل تحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود، من المهم توفر شبكة أمان مالي عالمية مؤدية لوظائفها، يكون في صميمها صندوقُ نقدٍ دولي قوي وقائم على الحصص ومزود بالموارد الكافية، من أجل دعم انتعاش اقتصادي عالمي، وترحب بعملية تخصيص حقوق سحب خاصة بما يعادل 650 بليون دولار في 23 آب/أغسطس 2021 لتلبية الحاجة العالمية الطويلة الأجل إلى تكملة الأصول الاحتياطية، وتدعو الدول الأعضاء القادرة، بفضل ما تتمتع به من مواقف خارجية قوية، إلى النظر في الخيارات المتاحة لها للقيام على أساس طوعي بتوجيه جزء من مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة لصالح البلدان النامية الضعيفة، وفقا للقوانين والأنظمة الوطنية، وتشير إلى أن ضمان القدرة على تحمل الدين وتأمين السيولة يمكن أن يؤديا دورا هاما في تحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود وأهداف التنمية المستدامة؛

---

(6) القرار 291/73، المرفق.

(7) A/76/229.

(8) القرار 313/69، المرفق.

(9) تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021 (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

5 - ***ترحب*** بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021 التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحث على تنفيذ تلك الاستنتاجات والتوصيات على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، وتتطلع إلى المثابرة على العمل من أجل تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعوق توفير وسائل التنفيذ، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة حسب الحاجة، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها في الاستنتاجات والتوصيات الموضوعية التي سيُتّفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في منتدى عام 2022؛

6 - ***ترحب أيضا*** في هذا الصدد بالمضي في وضع أطر التمويل الوطنية المتكاملة دعما لاستراتيجيات التنمية المستدامة المملوكة وطنيا، من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، مع توخي تعبئة طائفة عريضة من مصادر وأدوات التمويل ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستفادة من كامل الإمكانات التي تتيحها كافة وسائل التنفيذ؛

7 - ***تحيط علما*** بالموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021[(10)]، وإلى موجز رئيس الجمعية العامة لوقائع الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر 2019[(11)]؛

8 - ***تشدد*** على أن التخطيط المناسب والجيد التوقيت لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022 أمر بالغ الأهمية لعمل المنتدى الجوهري ونتائجه؛

9 - ***تدعو*** رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يأخذ في الاعتبار، في إطار التحضير لمنتدى عام 2022، مداولات الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لعام 2019 والموجز الذي قدمه رئيس المجلس عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021؛

10 - ***تشير*** إلى أن القرارات المتعلقة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية يتعين أن ترد ضمن استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

11 - ***تحيط علما*** بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وبالتبرعات الأولية التي قدمتها الهند لصندوق التبرعات الاستئماني، والتي قدمتها النرويج لمشروع متعدد الجهات المانحة يهدف إلى دعم عمل اللجنة ولجنتيها الفرعيتين والأنشطة ذات الصلة لتنمية القدرات، وكذلك بالتبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى لمساعدة الهيئات الفرعية للجنة، وتحث الدول الأعضاء على المبادرة إلى الإسهام بقدر أكبر في الصندوق الاستئماني من أجل مواصلة دعم مشاركة البلدان النامية؛

12 - ***تشير*** إلى عقد المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام 2020 افتراضيا في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتدعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى تقديم إحاطة إلى الدول الأعضاء عن نتائج المنتدى، وتكرر التأكيد على أن المنتدى مكلف بتحديد ومعالجة أوجه القصور في البنى

(10) A/76/79-E/2021/68.

(11) A/74/559.

التحتية والقدرات في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية؛

13 - ***تشير أيضا*** إلى ما أحرز من تقدم في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا، وترحب بإنشاء المنصة الإلكترونية 2030 Connect باعتبارها جزءا من الآلية؛

14 - ***تشير كذلك*** إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم المزيد من التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تنفيذه بشكل كامل وفعال؛

15 - ***تشير*** إلى عقد المنتدى السنوي السادس المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في نيويورك يومي 4 و 5 أيار/مايو 2021، والذي كان موجز مداولاته الذي أعده الرئيسان المشاركان[12] جزءا من مدخلات أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأبرز، في جملة أمور، تعزيز التواصل والمواءمة بين أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المبتكرون والممولون وغيرهم من الداعمين، لسد الثغرة التكنولوجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

16 - ***تشير أيضا*** إلى أن خطة عمل أديس أبابا تتيح إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة، وهي جزء لا يتجزأ من خطة عام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يتطلب تنفيذها المتابعة وتتعلق بمجالات عملها السبعة - أي الموارد المحلية العامة؛ والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي؛ والتجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية؛ والديون والقدرة على تحمل الديون؛ ومعالجة المسائل العامة، والعلم والتكنولوجيا، والابتكار وبناء القدرات؛ والبيانات والرصد والمتابعة؛

17 - ***تكرر تأكيد*** أن الدول لن تستطيع بلوغ الأهداف والغايات الطموحة الواردة في خطة عام 2030 دون تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها ودون إيجاد وسائل تنفيذ تكون طموحة بنفس القدر، وتؤكد مجددا الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

18 - ***تلاحظ*** التوصيات السياساتية الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتلاحظ أن التوصيات السياساتية المتفق عليها هي بمثابة مدخلات في أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفقا لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي؛

19 - ***تلاحظ أيضا*** أنه من أجل النهوض بالإجراءات العالمية الجريئة والمتضافرة لمواجهة الآثار على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وتحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود، ووضع العالم على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، لا بد من توجيه تدابير الاستجابة لكوفيد-19، والجهود المحلية والإجراءات

(12) انظر E/HLPF/2021/6.

المتعددة الأطراف على السواء، وكذلك الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تشمل القطاع الخاص، نحو دعم التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أهمية تحسين الاستثمار والتمويل في القطاعات التي تتسم بأهمية حاسمة للتعجيل بتحقيق خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وغيرها من الالتزامات المتفق عليها لدعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، في خضم جائحة كوفيد-19، وتشدد على ضرورة الترويج للقيام باستثمارات في البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود والعالية الجودة، ولا سيما في البلدان النامية، على النحو الذي يفضي إلى أكبر أثر ممكن على الصعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، من أجل بناء القدرة على مواجهة الصدمات لضمان تعاف شامل ومستدام وقادر على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسلّم بالدور المهم الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات في القدرات والاحتياجات من التمويل لتنمية مشاريع البنى التحتية الجيدة النوعية والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية، والعمل في هذا الإطار من خلال المبادرات القائمة؛

20 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عملي المنحى، يعرض فيه التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية التي يمكن أن تكون لها أهمية في المناقشات المستقبلية في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، من أجل تعاف من الصدمات الاقتصادية التي تسببها جائحة كوفيد-19 يكون متسما بالقدرة على الصمود والاستدامة؛

21 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والسبعين البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية".

الجلسة العامة 54
17 كانون الأول/ديسمبر 2021